الأمم المتحدة

A/73/322

الجمعية العامة

Distr.: General
13 August 2018
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٣٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردود الواردة استجابة للمذكرة الشفوية للأمين العام المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ٧٢/١٥ المعنون ”القدس“ و٧٢/١٦ المعنون ”الجولان السوري“.

* A/73/150.

18-13375 (A) 170818 100918

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الردود الواردة ٣

لبنان ٣

المكسيك ٤

الفلبين ٥

دولة فلسطين ٦

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقراري الجمعية العامة ٧٢/١٥ و ٧٢/١٦. وفي قرارها ٧٢/١٥، أكدت الجمعية ضرورة أن تراعَى في أي حل شامل عادل دائم لقضية مدينة القدس الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أي حل من هذا القبيل أحكاماً تنطوي على ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والضمير لسكان المدينة وتتيح للجميع، على اختلاف أديانهم وجنسياتهم، إمكانية الوصول دوما وبحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة. وفي القرار ٧٢/١٦ الذي يتعلق بالجولان السوري، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢ – وفي ٤ أيار/مايو، وفي إطار الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم التقارير بموجب القرارين ٧٢/١٥ و ٧٢/١٦، قمت بتوجيه مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل والممثلين الدائمين لجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة أطلب فيها منهم إبلاغي بأي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعتزم اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرارين المذكورين. وحتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٨، كانت قد وردت ردود من: دولة فلسطين، والمكسيك، ولبنان والفلبين. وترد هذه الردود في الفرع ثانيا من هذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة

لبنان

[الأصل: بالعربية]

اتخذ لبنان في إطار جهود تنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ”الحالة في الشرق الأوسط“، الخطوات التالية:

- الرفض القاطع للخطوة الأمريكية غير القانونية القاضية بالإعلان عن القدس عاصمة لإسرائيل ودعوة واشنطن إلى العدول عنها والامتثال لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
- إصدار مجلس النواب اللبناني في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ توصيات تقضي باعتبار أن القرار الأمريكي المتعلق بالقدس يهدد السلام الإقليمي والدولي، ويشكل غطاء للاحتلال الإسرائيلي وعدوانيته وعملياته الاستيطانية وكل تجاوزاته على القوانين الدولية والإنسانية.
- طلب معالي وزير الخارجية والمغتربين، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في الاجتماع الاستثنائي لجامعة الدول العربية، من الدول الأعضاء اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والدبلوماسية اللازمة لتكريس الاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة عاصمتها القدس، واتخاذ إجراءات ردعية رداً على القرار الأمريكي وكل قرار مماثل لدولة أخرى بنقل سفارتها إلى القدس، بدءاً من الإجراءات الدبلوماسية، ومرورا بالتدابير السياسية، ووصولاً الى العقوبات الاقتصادية والمالية. وفي هذا السياق، قام لبنان بتأجيل المشاورات السياسية الدورية مع الدول التي أصدرت مواقف ملتبسة بهذا الخصوص.

- طلب فخامة رئيس الجمهورية، في الاجتماع الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، من الدول الأعضاء القيام بحملة دبلوماسية تهدف إلى زيادة عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين، والانتقال إلى اعتبارها دولة كاملة العضويّة في الأمم المتحدة، مع اتخاذ الإجراءات القانونية والسياسية والدبلوماسية اللازمة لاعتماد القدس الشرقية عاصمة لها.

- طلب فخامة رئيس الجمهورية، في الاجتماع الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخاذ إجراءات عقابيّة موحّدة ومُتدرّجة، دبلوماسية واقتصادية، ضد أي دولة تنحو منحى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

- تشديد لبنان في المحافل الإقليمية والدولية على التمسّك بمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بكافة مندرجاتها دون انتقاص، بما تضمّه من حلّ الدولتين وفق حدود عام ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

- دعم لبنان لمشروع القرار العربي المقدم إلى مجلس الأمن من قبل مصر، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي ينص على اعتبار أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية دون أي أثر قانوني.

- دعم لبنان لمشروع القرار حول ''وضع القدس'' والذي تقدمت به اليمن وتركيا بالنيابة عن مجلس التعاون الإسلامي والمجموعة العربية بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي ينص على حماية الوضع القانوني الدولي المكرس للقدس عبر قرارات الشرعية الدولية، وبطلان كافة الإجراءات المخالفة له.

- تقديم لبنان شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨، على إثر المجزرة الإسرائيلية في غزة ومناطق فلسطينية أخرى، والتي ارتكبها جيش الاحتلال الاسرائيلي بدمٍ بارد ضد المتظاهرين العزّل الذين خرجوا سلمياً احتجاجاً على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، في انتهاكٍ فاضح ومتمادٍ لمبادئ القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي نتج عنه استشهاد ٦٢ فلسطينياً وجرح العشرات. وقد طلب لبنان من المحكمة الدولية اتخاذ إجراء فوري بحق إسرائيل، تثبت من خلاله مصداقيتها وفعاليتها في تطبيق مبدأ المحاسبة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد المكسيك التوصل إلى حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن المكسيك تتقيد بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه القضايا، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ و ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن وضع مدينة القدس والجولان السوري، على التوالي.

وما فتئت حكومة المكسيك ترفض بشدة استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري.

وفيما يتعلق بموقف المكسيك بشأن وضع القدس، فقد أصدرت وزارة خارجية المكسيك النشرة الصحفية رقم ٤٥٩ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، توضح فيها ما يلي:

عقب قرار حكومة الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، تفيد حكومة المكسيك، عبر وزارتها للشؤون الخارجية، أنها ستبقي سفارتها في تل أبيب كما هو الحال حتى الآن بالنسبة لجميع البلدان التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن وضع مدينة القدس.

وستواصل المكسيك علاقاتها الثنائية الوثيقة والودية مع دولة إسرائيل، كما يتضح من الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى بلدنا، وستواصل أيضا دعم المطالبات التاريخية للشعب الفلسطيني.

وتؤكد المكسيك مجددا اقتناعها الراسخ بأنه يجب التوصل إلى حل سياسي وسلمي للنزاع من خلال المفاوضات المباشرة، بدون شروط مسبقة، بين الطرفين لتسوية المسائل الموضوعية، بما في ذلك الوضع النهائي للقدس.

وتؤيد المكسيك الحوار بوصفه الوسيلة الكفيلة بتسوية النزاع بين إسرائيل وفلسطين، على أساس الحل القائم على وجود دولتين، والذي يشمل حق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، على نحو ما اتّفق عليه في اتفاقات أوسلو وأقرته مختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة بإحالة المعلومات التالية لأغراض تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة، في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال ''الحالة في الشرق الأوسط''، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧:

- القرار ١٥/٧٢ (''القدس''): لم تعترف الفلبين بشرعية مطالبات إسرائيل بشأن القدس، وتواصل الدعوة إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، مع البت في مركز القدس في محادثات مباشرة بين الطرفين في المراحل النهائية من المفاوضات.
- القرار ١٦/٧٢ (''الجولان السوري''): لم تعترف الفلبين بشرعية احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان وضمها بحكم الأمر الواقع.

وتتشرف بعثة الفلبين كذلك بأن تفيد بأنه، في إطار قرار الجمعية العامة ٢٤/٧٢ (''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط'')، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعربت الفلبين عن دعمها القوي لإنشاء هذه المنطقة كوسيلة للحد من التوترات في الشرق الأوسط وحماية الرعايا الفلبينيين في المنطقة من خطر الحرب النووية ومن استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وما زالت الفلبين تؤيد عقد المؤتمر المعني بإنشاء هذه المنطقة.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

يتشرف المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة بنقل آراء دولة فلسطين بشأن القرار ١٥/٧٢ المعنون ''القدس'' والجهود الرامية إلى تنفيذه، فضلا عن التطورات ذات الصلة منذ اتخاذه.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية ومحاولات السلطة القائمة بالاحتلال ضم المدينة من عام١٩٨٠ فصاعدا، والمجتمع الدولي يؤكد مرارا وتكرارا رفضه الممارسات والسياسات الإسرائيلية غير القانونية ضد السكان الفلسطينيين في المدينة، وفي السياق الأوسع للاحتلال الأجنبي طيلة ٥١ عاما لبقية الأرض الفلسطينية المحتلة في ١٩٦٧. ولقد كانت المطالبات الداعية إلى وقف جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة وطابعها وهويتها ومركزها، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك، في جملة أمور، قرارات مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، واضحة لا لبس فيها وكان لها دور محوري في التوصل إلى توافق الآراء الدولي السائد بشأن هذه المسألة.

وقد ظلت الجمعية العامة تتمسك بهذا الموقف الثابت على مدى عقود من الزمن، وأعادت تأكيده مرة أخرى في دورتها الثانية والسبعين في القرار ١٥/٧٢ المعنون ''القدس''. وهذا القرار، الذي اتُّخذ بأغلبية ساحقة، يُبين الموقف الواضح للجمعية العامة بشأن مسألة مدينة القدس، وهو موقف يستند إلى مبادئ ثابتة ويستمد أسسه الراسخة مما ينطبق من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وقد تزامن اتخاذ القرار ١٥/٧٢ مع مرور أكثر من ٥٠ عاما منذ بدء إسرائيل احتلالها الأجنبي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية في عام ١٩٦٧، ومع الاحتفال بالذكريات السنوية الرسمية الأخرى، بما في ذلك مرور ٧٠ عاما منذ اتخاذ الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين في عهد الانتداب بموجب قرارها ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والنكبة التي أعقبت ذلك في عام ١٩٤٨، وهو ما يؤكد الطابع الطويل الأمد لهذا الظلم بحق الشعب الفلسطيني، وعدم وجود أفق سياسي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي يكمن في جوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد تجلت خطورة هذا الظلم والفشل الدوري لجهود السلام بشكل صارخ بعد أيام قليلة من ذلك في الإعلان الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والذي يعترف فيه بالقدس باعتبارها ما أسماه ''عاصمة إسرائيل'' ويقرر فيه نقل سفارة الولايات المتحدة إلى المدينة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وتوافق الآراء الدولي القائم بشأن المدينة، الذي ينص على عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المدينة ككل، وعلى أن إسرائيل تظل الدولة القائمة بالاحتلال في القدس الشرقية. وفي أعقاب ممارسة حق النقض في مجلس الأمن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن مشروع قرار مقدم من وفد مصر بهدف إعادة تأكيد موقف المجلس الراسخ منذ أمد طويل بشأن وضع القدس، اضطلعت الجمعية العامة عن صواب بمسؤولياتها حيث اتخذت قرارها د إ ط - ١٩/١٠ بشأن ''وضع القدس''،

وأكدت من جديد قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرار ٧٢/١٥، وكذلك قرارات مجلس الأمن المذكورة، ووطدت الرفض العالمي للتدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل ولقرار الولايات المتحدة في هذا الصدد.

وحتى قبل الإعلان عن قرار الولايات المتحدة، أكد القرار ٧٢/١٥ من جديد ''ما قررته [الجمعية العامة منذ عقود] من أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية على الإطلاق''، وطلب إلى إسرائيل ''أن توقف فوراً جميع هذه التدابير غير القانونية المتخذة من جانب واحد''. ويشمل ذلك ما يسمى ''القانون الأساسي'' بشأن القدس الذي اعتمدته الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٨٠، والذي يعتبره كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ''باطلا'' ويجب ''إلغاؤه فورا''.

وهذا العام، صعّدت إسرائيل هذه التدابير غير القانونية الصارخة عندما أقر الكنيست إجراء تعديل على ''القانون الأساسي'' ينص على ضرورة توافر أغلبية فائقة تصل إلى ٨٠ من مجموع أعضاء الكنيست، وعددهم ١٢٠ عضوا، للموافقة على أي اقتراح يدعو إلى إعادة أي جزء من المدينة، وهو ما يزيد من صعوبة قيام أي حكومة إسرائيلية في المستقبل بالتنازل عن سيطرتها غير المشروعة على القدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين، في إطار أي اتفاق للسلام، امتثالا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهذه ضربة أخرى تقوض إمكانية إنقاذ الحل المضعضع أصلا القائم على وجود دولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ وكفالة حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة في التمتع بالحرية والاستقلال في دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتضمن القرار ٧٢/١٥ أيضا إشارة وجيهة إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويواصل القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الإعراب عن موقف المجتمع الدولي الراسخ منذ أمد طويل بشأن مقتضيات التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس. وهذا القرار، تمشيا مع القرارات السابقة ذات الصلة، أعاد تأكيد عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وشدد على أن مجلس الأمن لن يعترف ''بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات''؛ وأهاب بالدول ''أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧''.

وتواصل دولة فلسطين جهودها الرامية إلى دعم وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) برمته، جنبا إلى جنب مع جميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وتواصل دعوتها جميع الدول والمنظمات إلى الالتزام بأحكام القرار من أجل فرض العواقب الناجمة عن استمرار الاحتلال بهدف إنهائه وتعزيز آفاق السلام العادل. ومن جهة أخرى، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاهل هذه القرارات بشكل منهجي ومتعمد في انتهاك لجميع الأحكام وتصعيد الممارسات غير القانونية التي يدعو القرار ٧٢/١٥ والقرارات الأخرى ذات الصلة تحديدا إلى وقفها. وفي القدس، تتمادى إسرائيل فعلا في تطبيق نفس السياسات غير المشروعة التي تنتهجها منذ بداية احتلالها للمدينة في عام ١٩٦٧، وذلك في إطار محاولاتها الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والمركز القانوني للمدينة بالقوة، وإلغاء هويتها العربية وتراثها الثقافي العربي، بما في ذلك تاريخ المدينة وطابعها المستمدين من الديانتين الإسلامية والمسيحية، وخنق وجود السكان الفلسطينيين في المدينة.

ويواصل المسؤولون الإسرائيليون تأجيج التوترات من خلال التحريض على الكراهية والاقتتال على أساس الدين، وإصدار تصريحات استفزازية بشكل روتيني فيما يتعلق بالحرم الشريف وادعاءات السيادة الإسرائيلية على كامل مدينة القدس، بما في ذلك المدينة القديمة والمواقع المقدسة. وهذا الوضع يقتضي إصرار جميع الأطراف المعنية على أن تحترم إسرائيل الوضع التاريخي القائم في الحرم الشريف وتحترم رعاية المملكة الأردنية الهاشمية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، وتتوقف عن الأعمال المنافية للترتيبات التي وُضعت منذ عقود في هذه المواقع الدينية الحساسة.

ومن العاجل بنفس القدر وقف جميع التدابير الإسرائيلية القمعية غير القانونية التي تستهدف السكان الفلسطينيين الأصليين في المدينة والتي ترمي إلى الاستعاضة عنهم بسكان إسرائيل من اليهود، إلى جانب التدابير التي تتخذها لقطع وعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني الطبيعي في بقية الضفة الغربية وترسيخ سيطرة إسرائيل على الجزء الشرقي من المدينة. ولا تزال السلطة القائمة بالاحتلال تسعى إلى تحقيق هذا الهدف بسبل منها بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية والجدار والنظام المرتبط به ونقل الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين إلى القدس الشرقية، إضافة إلى هدم منازل الفلسطينيين وإلغاء حقوق الإقامة وطرد الآلاف من الأسر الفلسطينية، على الرغم من الإدانة الدولية والمطالبات الداعية إلى وقف هذه الأعمال.

وفي هذا الصدد، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ”الفلسطينيين في القدس الشرقية“ يعيشون تحت وطأة بيئة قسرية ويظلون معرضين لخطر النقل القسري بسبب السياسات الإسرائيلية من قبيل عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري وإلغاء وضع الإقامة. ففي المنطقة جيم مثلا، يُطبق نظام تقييدي تمييزي في التخطيط يجعل من المستحيل عمليا على الفلسطينيين الحصول على رخص البناء الإسرائيلية المطلوبة: ففي القدس الشرقية، لم تخصص سوى نسبة ١٣ في المائة من مجموع المساحة لعمليات البناء الفلسطينية، وهي نسبة تم بناء الجزء الأكبر منها. والفلسطينيون الذين يباشرون أعمال البناء دون الحصول على الرخص اللازمة يواجهون خطر هدم المنازل وغيرها من العقوبات، بما في ذلك غرامات باهظة لا يعفي دفعها المالك من شرط الحصول على تصريح البناء. وما لا يقل عن ثلث جميع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية لم تحصل على تصاريح البناء التي تصدرها إسرائيل، الأمر الذي يعرض أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص مقيم لخطر التشرد“. وعلاوة على ذلك، لا يزال المستوطنون الإسرائيليون يشكلون خطرا لأنهم عادة ما يقومون بتخويف وترهيب الفلسطينيين في القدس الشرقية لأغراض منها طردهم من منازلهم وأراضيهم.

وفي ضوء استمرار جميع هذه الإجراءات غير القانونية، من الواضح أن القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بشأن القدس في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ قد زاد من تعزيز إفلات إسرائيل من العقاب في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. والواقع أن السلطة القائمة بالاحتلال قد تشجعت بشكل خاص على مواصلة سلوكها غير القانوني والمدمر عقب نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وقد اتُّخذت هذه الخطوة في انتهاك مباشر لقراري مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرارات الجمعية العامة بشأن القدس، والحظر الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على حيازة الأراضي بالقوة، وفي تجاهل تام للنداءات الإقليمية والدولية الداعية إلى منع هذا النقل، بما في ذلك النداءات الصادرة عن القيادة الفلسطينية إلى حكومة الولايات

المتحدة تدعوها فيها إلى احترام قرارات الأمم المتحدة وحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة والحساسيات القائمة في هذا الصدد.

وللأسف فإن التحذيرات المتكررة التي وجهها الفلسطينيون والمجتمع الدولي بشأن عواقب اتخاذ الولايات المتحدة هذا القرار ذهبت جميعها أدراج الرياح. وتجدر الإشارة إلى أنه في اليوم الذي تم فيه نقل سفارة الولايات المتحدة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من ٦٠ فلسطينيا وأصابت بجروح ما يزيد على ٨٠٠ ٢ من المدنيين الآخرين كانوا يحتجون على هذه الخطوة الاستفزازية في سياق الاحتجاجات المدنية السلمية التي نُظمت على مدى عدة أسابيع في ''مسيرة العودة الكبرى'' ضد ما تقوم به إسرائيل من احتلال غير قانوني ومن عمليات قمع ونزع لملكية الفلسطينيين. ومن المفجع أنه منذ بدء الاحتجاجات في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، قُتل أكثر من ١٤٠ فلسطينيا، من بينهم ١٩ طفلا، وأصيب أكثر من ٢٠٠ ١٥ من المدنيين بجروح على يد قوات الاحتلال.

وبما أن قرار الولايات المتحدة دعما للمناورات الإسرائيلية غير القانونية في القدس قد زاد من تفاقم إفلاتها من العقاب، فإننا نظل متمسكين بدعوتنا إلى احترام القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة. وما زلنا مقتنعين بأن القانون الدولي هو السبيل إلى تصحيح هذا الوضع وإنهاء الظلم الواقع على شعبنا، ونظل ملتزمين بجميع الوسائل السياسية والقانونية السلمية من أجل تحقيق هذه الغاية.

وفي ضوء ما تقدم، فقد تصرفت فلسطين في إطار التقيد الصارم بمعايير القانون والدبلوماسية في مواجهة هذه الأزمة. وقد بدأت ردها برسالة موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تحث فيها على اتخاذ إجراءات دولية فورية. وإدراكا منه لخطورة الوضع، عقد مجلس الأمن جلسة طارئة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، تعاقبت خلالها الوفود على شجب قرار الولايات المتحدة بشأن القدس؛ وأكدت من جديد تقيدها بالقرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)؛ ودعت جميع الأطراف إلى الامتثال؛ ورفضت التدابير المخالفة لذلك باعتبارها ''باطلة''. وقدمت مصر، باعتبارها تمثل الدول العربية في المجلس، مشروع قرار بشأن هذه المسألة، لكن الولايات المتحدة مارست مرة أخرى حق النقض ضده في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. غير أن دعم أعضاء المجلس الآخرين، وعددهم ١٤ عضوا، بالإجماع يعكس ويؤكد من جديد توافق الآراء الدولي السائد بشأن القدس استنادا إلى القواعد السارية للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

ونظرا لحالة الشلل التي تعتري مجلس الأمن وخطورة المسألة، قدم اليمن، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية، وتركيا، بصفتها رئيسة مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، طلبا مشتركا إلى رئيس الجمعية العامة لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في محاولة أخرى لمعالجة هذه المسألة البالغة الأهمية بالطرق الدبلوماسية والقانونية. وتبعا لذلك، انعقدت الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، واتُّخذ القرار د إ ط – ١٩/١٠ بأغلبية ساحقة، حيث أعادت فيه تأكيد القرارات ذات الصلة؛ وكررت تأكيد دعوة جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملا بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)؛ وشددت على أن مسألة القدس هي إحدى مسائل الوضع النهائي التي يتعين حلها عن طريق المفاوضات وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكان من المأمول أن يعزز الدعم الواسع النطاق لهذا القرار الرسائل القوية التي وجهتها العواصم في شتى أنحاء العالم إلى الولايات المتحدة لرفض هذا الانتهاك وثني البلدان الأخرى عن التصرف وفق ذلك المنوال. ولذلك، فإنه من المؤسف للغاية أن الولايات المتحدة لم تعلق هذا القرار وباشرت بدلا من ذلك بنقل سفارتها إلى القدس في ١٤ أيار/مايو، وأن غواتيمالا وباراغواي أيضا انتهكا المبادئ والأحكام المنصوص عليها في القرارات الواجبة التطبيق.

وإمعانا في المحاولات الرامية إلى معالجة قضية القدس وتدهور الأوضاع على أرض الواقع وتفاقم الجمود السياسي، ألقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس كلمة أمام مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ناشده فيها مباشرة أن يتحمل مسؤولياته وأن يقدم ''خطة سلام فلسطينية''، داعيا في جملة أمور إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ويشمل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى جانب الأطراف الإقليمية والدولية المعنية، على غرار مؤتمر باريس للسلام أو مؤتمر موسكو الذي دعا إليه القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وقد كانت تلك محاولة جادة من أجل إنقاذ ما تبقى من احتمالات تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ من خلال نهج متعدد الأطراف ما فتئت القيادة الفلسطينية تطالب به على أساس القانون الدولي والمعايير المعتمدة دوليا لإيجاد حل عادل وهي: قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية.

وفي المقابل، وعقب اتخاذ الولايات المتحدة قرارها بشأن القدس، صعّدت إسرائيل من وتيرة أنشطتها الاستعمارية غير المشروعة، حيث مضت قدما في تنفيذ خطط إنشاء آلاف الوحدات الاستيطانية، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها، ومشاريع شتى للهياكل الأساسية الرامية إلى ربط المستوطنات غير القانونية بإسرائيل، على نحو يزيد من قطع وعزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، ومن تقويض حل الدولتين، وعرقلة جهود السلام. وبالإضافة إلى ذلك، واصل أعضاء اليمين المتطرف في الكنيست، بما في ذلك أعضاء التحالف الحكومي الإسرائيلي، تقديم الاقتراحات ومشاريع القوانين الرامية إلى ''إضفاء الشرعية'' على البؤر الاستيطانية، وتغيير حدود القدس. ونشير إلى البيان الصادر في هذا الصدد عن ستيفان دوجاريك، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام في ٧ شباط/فبراير، والذي أفاد فيه بأن ''الأمين العام يعرب عن أسفه البالغ إزاء اعتماد الكنيست ما يسمى بـ ''قانون التنظيم'' في ٦ شباط/فبراير. ومشروع القانون هذا يتنافى مع القانون الدولي وستكون له آثار قانونية بعيدة المدى على إسرائيل. وتفيد التقارير بأنه يوفر الحصانة للمستوطنات والبؤر الاستيطانية التي شُيدت في الضفة الغربية المحتلة على الأراضي الفلسطينية المملوكة للخواص''.

وواصلت إسرائيل أيضا انتهاكها للوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة بمدينة القدس، على الرغم من الدعوة الواضحة التي وجهتها الجمعية العامة في قرارها ٧٢/١٥ ''إلى احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة بمدينة القدس، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف، على صعيد القول والفعل''، وحثت فيه ''جميع الأطراف على العمل فوراً وبروح من التعاون لنزع فتيل التوتر ووقف جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والعنف في الأماكن المقدسة بالمدينة''. ولا تزال التوترات مرتفعة بسبب الاستفزازات وأعمال التحريض المتكررة من قبل المسؤولين الإسرائيليين والمستوطنين غير الشرعيين ضد الأماكن المقدسة وحق الشعب الفلسطيني، من مسلمين ومسيحيين، في العبادة في القدس الشرقية المحتلة، في ازدراء تام للقانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن البيان الذي أدلى به الوزير

الإسرائيلي ميري ريغيف وقال فيه أن ”لهذه الأرض صلة بشعب واحد فقط هو الشعب اليهودي“، بيان كرره مرارا مسؤولون آخرون، بالإضافة إلى دعوات متطرفين إسرائيليين آخرين للسيطرة على الحرم الشريف.

وسعيا إلى دعم القرار ١٥/٧٢، دأبت دولة فلسطين أيضا على إبراز القضايا الخطيرة التي تواجه القدس في تدخلاتها الرسمية في الجمعية العامة ومجلس الأمن وفي سياق رسائلها الرسمية الموجهة إلى الأمين العام ورئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، التي توجه فيها الانتباه الدولي إلى مخاطر هذا الوضع الهش في القدس. وقد حذرت مرارا من الآثار بعيدة المدى التي قد تترتب على أي أعمال تزيد من زعزعة الاستقرار، بما في ذلك تأجيج الصراع الديني. واستمرت أيضا في حشد الدعم للسكان الفلسطينيين في المدينة وللحفاظ على التراث الثقافي والديني في القدس، بما في ذلك من خلال الدعم المقدم من منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية. وعلاوة على ذلك، عملت، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومنظمة التعاون الإسلامي، من أجل عقد مؤتمرات سنوية بشأن القدس، يشارك فيها الدبلوماسيون والباحثون وفعاليات المجتمع المدني ووسائط الإعلام من أجل التصدي للحالة السائدة بجميع أبعادها، والنظر في إيجاد حلول مشتركة استنادا إلى القانون والمسؤوليات الدولية.

ولا تزال جميع هذه الجهود متواصلة رغم العرقلة الإسرائيلية المنهجية لوصول الحكومة الفلسطينية إلى المدينة وعرقلة التنمية الفلسطينية في المدينة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة، ولا سيما تلك التي تؤثر على الشباب. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضا أن نوجه الانتباه إلى أن العديد من المؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية الرسمية في القدس، بما في ذلك بيت الشرق، لا تزال مغلقة بأمر من السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣). ومنذ عام ١٩٦٧، أغلقت إسرائيل أكثر من ١٢٠ مؤسسة فلسطينية في القدس، ٨٨ منها بصورة دائمة.

ونظرا لتدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على أرض الواقع؛ وتقلص الحيز المتاح لممارسة الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وعدم وجود أفق سياسي، يجب أن نشدد على أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين، بما في ذلك مسألة مدينة القدس، التي تنطوي على أبعاد تاريخية ودينية وثقافية وسياسية فريدة، إلى أن يتم حلها بصورة مرضية وعادلة من جميع الجوانب على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر، بسبل منها استخدام المساعي الحميدة للأمين العام والعمل الذي يضطلع به منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، من أجل التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وبث بعض الأمل في وضع يبدو وكأنه ميؤوس منه. وبطبيعة الحال، يجب أن يظل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في طليعة الجهود الرامية إلى ضمان احترام القانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بهدف إنهاء هذا الظلم وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقوقه في القدس الشرقية باعتبارها عاصمة دولته فلسطين.

ونحث المجتمع الدولي على تعبئة الوسائل والإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ونشدد على أنه، مهما اتُّخذ من تدابير انفرادية غير قانونية من جانب إسرائيل أو أي دولة أخرى في أرضنا، وهي تدابير باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني – فإن التوصل إلى حل عادل ودائم لهذا الصراع

لا يمكن أن يتم إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والإعمال التام لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في الحرية والاستقلال. ويجب بذل جهود جادة وعملية، تمشيا مع القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و٢٣٣٤ (٢٠١٦) و ١٥/٧٢ وسائر القرارات ذات الصلة، من أجل توجيه رسالة قوية إلى إسرائيل مفادها أن هذا الوضع غير القانوني وغير العادل الناجم عن احتلال يدوم منذ أكثر من نصف القرن لم يعد مقبولا، وأنها لا يمكن أن تواصل احتلالها واستعمارها للقدس ولبقية الأرض الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ دون أن يكون لذلك عواقب.

ونحن نواصل دعوتنا لبذل جهود متعددة الأطراف وجادة ومسؤولة لضمان انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ونقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع تلك الجهود؛ وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين يتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والمتصلة جغرافيا والمتمتعة بمقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وعلى الرغم من تعدد الأزمات والتحديات في الوقت الراهن، فقد ظلت القيادة الفلسطينية وستظل ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي وعادل، وهي تدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته وتعهداته ببذل قصاراه من أجل إنقاذ أي بصيص من الأمل في تحقيق سلام عادل.